والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة وهي
اخص من الخمس وتسمى الرابعة وهي المركبة من
المنتشرة المطلقة مع قيد اللادوام السابق منتشرة
بالحاقة لفظ الاطلاق من اسمها وتركيب موجبتها باسقاطه
وسالبتها على قياس ما مر فالجزء الاول منها منتشرة
مطلقة والجزء الثاني وهو مفهوم اللادوام مطلقة
عامة مخالفة في الايجاب والسلب وهي اعم من الوقتية
لانه اذا صدقت الضرورة في وقت معين لا دائما
صدقت الضرورة في وقت ما لا دائما بدون العكس
ونسبتها مع القضايا الباقية على قياس نسبة الوقتية
من غير فرق تتمة قد عن لي ان اذكر ما كنت احتفلت
به في البسائط على شرح الشمسية من الفرق بين الوقتية
المطلقة والمطلقة الوقتية وكذا بين المنتشرة المطلقة
والمطلقة المنتشرة ونصه وربما يسمع فيما بعد
مطلقة وقتية ومطلقة منتشرة وهما غير الوقتية
المطلقة والمنتشرة المطلقة فان المطلقة الوقتية هي
التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين والمطلقة
المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين
والمطلقة المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل
في وقت غير معين ففرق بينهما بالعموم والخصوص
وهذا واضح لا سترة فيه انتهى وصروط في النظم
بالنصب مفعول به لقيدن المؤكد بالنون الخفيفة
وعرفية عطف عليه باسقاط العاطف والتقييد
بالعامتين ظاهر الارادة من قول الناظم ثم اجعلا
اه على انه لا يتوهم ارادة الخاصتين لانهما غير
قابلتين لقيد زائد على ما اعتبر في مفهومهما فتدبر
من اللادوام السابق ووقتية بالخفض لاضافة
تقييد اليه وهو مبتدا خبره سديد بالسين واسم
الاشارة

بلغ

١٥

الاشارة في كذلك للقضايا الثلاث على تاويلها بالمذكور
وهو ضمير تقدم على المبتدا وهو منتشرة اي كالمذكور
من القضايا في صحة تقييده باللادوام الذاتي المنتشرة
المطلقة وضمير فيهما للوقتيتين المطلقتين والفا
في فالغ على اضمار اما واضافة لفظ الى مطلقة من اضافة
العام الى الخاص اي اما الوقتية والمنتشرة المطلقتان
فالغ من اسميهما بعد تقييدهما باللادوام لفظ المطلقة
لما تقدم من ان وصف الاطلاق لعدم التقييد باللادوام
ومما تقرر يعلم انه لا ايطا بين قول مطلق ومطلقة
قطعا

كلا بي المطلقة العامة إن قيدت او باللاضرورة

حكمت ناسبها الى الوجود وهي وصفه لا دائما او لا ضرورية
لما فرغت من القضايا التي تقيد باللادوام الذاتي فقط
شرعت فيما يقيد به تارة وباللاضرورة اخرى
وتسمى ان قيدت به وجودية لا دائمة وهي المطلقة
العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت
موجبة او سالبة يكون تركيبها من مطلقتين عامتين
احداهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول
مطلقة عامة ومفهوم اللادوام مطلقة عامة ومثالهما
ايجابا وسلبا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما ولا شيء
من الانسان بضاحك بالفعل لا دائما وان قيدت
باللاضرورة وتركيبها موجبة او سالبة من مطلقة
عامة هو الجزء الاول وممكنة عامة هو مفهوم اللا ضرورة
وقد عرفت وجوب مخالفة الجزء الثاني في المركبة
للاول في الايجاب والسلب وانما كان مفهوم اللاضرورة
ممكنا عاما لان الايجاب اذا لم يكن ضروريا كان

بلغ

Copyright King Saud University